

فرص وتحديات وسبل تطوير سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

خليل عليان عبدالرحيم

جامعة الطائف

المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل خصائص وفرص وتحديات وسبل تطوير سوق التأمين التعاوني السعودي. بينت الدراسة أن سوق التأمين يمتاز بالحدأة وصغر حجم الشركات ويحكم السوق لائحة تنظيمية بإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي. أظهرت الدراسة وجود فرص متاحة لنمو قطاع التأمين التعاوني متمثلة في اجتذاب أعداد متزايدة من العملاء ونمو أقساط التأمين وتنوع نشاطه وجذب استثمارات محلية وأجنبية. يواجه سوق التأمين تحديات صغر حجم الشركات وعدم كفاية رؤوس الأموال، وعدم وجود جهاز متخصص بإدارة المخاطر، والاعتماد على شركات إعادة التأمين الأجنبية وضعف القدرات التنظيمية والتسويقية واستفحال طرق التحايل وعدم توحيد معايير التأمين وانخفاض وعي الجمهور ونقص الموارد البشرية، وارتفاع التكلفة وضعف الشفافية. وخلصت الدراسة إلى عدد من السبل لتطوير القطاع منها تطوير التشريعات وتوحيد معايير التأمين، وتدريب كوادر وطنية وتفعيل متطلبات الشفافية، وإدخال أسلوب إدارة الجودة وزيادة رؤوس الأموال، ودعم الأبحاث، وزيادة الضوابط ضد عمليات الاحتيال، وتشجيع الشركات على الاندماج وتأسيس شركات إعادة تأمين وطنية، وإنشاء وحدات إدارة المخاطر والدخول في شراكات أجنبية وتشجيع تطبيق حوكمة الشركات.

مصطلحات علمية

سوق التأمين السعودي، التأمين التعاوني أو التكافلي، فرص قطاع التأمين التعاوني، تحديات قطاع التأمين التعاوني، سبل تطوير قطاع التأمين التعاوني.

تم تسلم البحث في يونيو ٢٠٠٩، وأجيز للنشر في يونيو ٢٠١٠.

يمثل

سوق التأمين جزءاً مهماً من السوق المالية التي تقوم بدور يسهم في اقتصاديات الدول، بل يعد التأمين من القطاعات المهمة محلياً ودولياً. وتحتل صناعة التأمين مكانة مهمة بين القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في توفير الحماية من المخاطر التي تتعرض لها بقية القطاعات الاقتصادية على مستوى الشركات والأفراد. كذلك أصبح للتأمين أهداف قومية اقتصادية واجتماعية، وذلك عن طريق تعبئة المدخرات للأفراد والشركات وتوجيهها للاستثمار ودفع عجلة التنمية، وإعادة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بالتأمين الاجتماعي. كما يعد قطاع التأمين من القطاعات المهمة في اقتصاديات معظم دول العالم، وهو يشكل أحد المكونات الأساسية للقطاع المالي. وقطاع التأمين يسهم في الناتج القومي الإجمالي وتقليل المخاطر التي تواجه مؤسسات الأعمال والأفراد، وهذا يتطلب تهيئة كوادر وظيفية مدربة ومؤهلة ورفع مستوى جودة الخدمات التأمينية وتنويعه وتحديثه لتواكب روح العصر. وانطلاقاً من هذه المعطيات قامت الجامعات ومراكز الأبحاث في شتى بلدان العالم بالاهتمام بموضوع التأمين بوصفها دراسة متخصصة لها معاييرها العلمية والمهنية. وبعد انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبخاصة اتفاقية التجارة المتعلقة بالخدمات والمعروفة باتفاقية الجاتس (GATS) في ديسمبر عام ٢٠٠٥م، ترتب

على قطاع التأمين عدد من التحديات كما أتاح الانضمام الفرص لتطور قطاع التأمين ونموه، ويتطلب الأمر إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على التحديات وتطوير فرص النمو لقطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث

قطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية حديث نسبياً ويملك فرص نمو متعددة، ولكن القطاع ما زال يعاني من تحديات تعوق دوره وأداءه الاقتصادي، وهو ما يتطلب البحث في الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه القطاع ووسائل تطويره من أجل إصلاحه وإعادة هيكلة لتتمكنه من التكيف مع المستجدات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة البحث، تهدف الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١ - ما فرص قطاع التأمين للنمو في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟
- ٢ - ما تحديات قطاع التأمين في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟
- ٣ - ما سبل تطوير سوق التأمين التعاوني في المملكة في المرحلة القادمة؟

٤ - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين وجهات نظر مديري شركات التأمين التعاوني ورجال الأعمال والأكاديميين في الجامعات وموظفي المؤسسات العامة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في فرص وتحديات وسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني في المملكة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى ندرة الدراسات حول موضوع سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، نظرا لحداثته، وعدم توافر المعلومات الكافية عنه بيسر؛ لذلك تعد هذه الدراسة رائدة من وجهة نظر الباحث في تسليط الضوء على الفرص الاقتصادية التي يخلقها قطاع التأمين التعاوني والكشف عن التحديات التي تواجه القطاع والمقترحات والتوصيات التي يقدمها الباحث لتطوير القطاع، وهو ما يرجع بالفائدة على الجهات المنظمة للقطاع والفئات المستفيدة من خدمات التأمين التعاوني وشركات التأمين التعاوني.

منهجية الدراسة

نظرا لكون مجتمع الدراسة غير محدد ولرغبة الباحث في انتقاء أفراد عينة الدراسة من الخبراء في مجال التأمين التعاوني فقد تم اختيار عينة قصدية غير احتمالية (Purposive Sample) للدراسة حجمها ١٥٠ من مديري شركات التأمين

ورجال الأعمال والأكاديميين في مدن الطائف وجدة ومكة المكرمة والرياض، وتم توزيع الاستبانة بالتساوي بين هذه المدن. وتتكون وحدات المعاينة من فئات موظفي شركات التأمين ورجال الأعمال وموظفي المؤسسات العامة والأكاديميين في الجامعات التي يتم توزيع الاستبانة عليها.

ونظرا لأن بيانات الدراسة هي من النوع الوصفي المرتبطة بقياس الاتجاهات المعتمدة على المقاييس الفئوية (Interval Scale) والمرتبطة كذلك بالمقاييس الترتيبية (Ordinal Scale)، كما تشمل مؤشرات مالية واقتصادية تعتمد على المقاييس النسبية (Ratio Scale)، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتكرارات والنسب المئوية ومقياس ليكرت الخماسي (Likert) والجداول والرسوم البيانية، بالإضافة إلى مقاييس التشتت المتمثلة بالمدى والانحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار تحليل تباين الرتب كروسكال والاس لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين وجهات نظر مديري شركات التأمين التعاوني ورجال الأعمال والأكاديميين في الجامعات السعودية وموظفي المؤسسات العامة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في الفرص والتحديات وسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

تتمثل أداة الدراسة في استبانة قام الباحث بتصميمها، وعدد فقراتها ٥٥ تتكون

الهيكل التنظيمي للدراسة

تشمل الدراسة الأجزاء الآتية: المقدمة، الإطار النظري للتأمين التعاوني والدراسات السابقة، هيكل وتشريعات وسمات قطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الدراسة الميدانية وتشمل: أ - نطاق وخصائص عينة الدراسة ب - التحليل الإحصائي لفرص وتحديات وسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني السعودي، والنتائج والتوصيات.

الإطار النظري للتأمين التعاوني والدراسات السابقة

يشمل هذا الجزء استعراضاً لمفاهيم التأمين التعاوني أو التكافلي وهو ما يعرف بالتأمين الإسلامي ووضع خدمات التأمين في اتفاقية الجاتس لمنظمة التجارة العالمية، ثم استعراضاً للدراسات السابقة حول التأمين التعاوني.

يمكن تعريف التأمين التعاوني بأنه تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الأخطار المحتملة بإنشاء صندوق تكافل غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات وإيرادات وفقاً لنظام الصندوق، ويمكن أن توكل إدارته واستثماراته لشركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كما يعرف التأمين التعاوني بأنه اتفاق بين أشخاص يتعرضون لأخطار يتم تلانيها بدفع اشتراكات من خلال صندوق له شخصية اعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، ويتم التعويض من الصندوق عند وقوع الأضرار التي

من أربع مجموعات من الأسئلة؛ تتعلق أسئلة المجموعة الأولى بخصائص أفراد العينة، وعدد فقراتها ٦. أما المجموعة الثانية فتشمل أسئلة تتعلق بفرص قطاع التأمين التعاوني في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وعدد فقراتها ١٣. والمجموعة الثالثة تشمل أسئلة تتعلق بتحديات سوق التأمين التعاوني في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعدد فقراتها ١٩. والمجموعة الرابعة تشمل أسئلة تتعلق بسبل تطوير سوق التأمين التعاوني في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعدد فقراتها ١٧ أجاب عنها أفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي المكون من اختيارات (١) قليلة جداً (٢) قليلة (٣) متوسطة (٤) كبيرة (٥) كبيرة جداً. وقد تم التأكد من صدق الاستبانة الظاهري والبنائي بعرضها على عدد من المحكمين، وبعدها تم تجربة الاستبانة بتطبيقها على عينة أولية للتأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وقد بلغت قيمة معامل ثبات المقياس الكلي لجميع فقرات الأداة ٩٤٪. وهي نسبة جيدة لمثل هذا النوع من الدراسة.

تم الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال تحليل البيانات الثانوية والأولية للدراسة. وبعد جمع الاستبانات تم مراجعتها حيث تبين أن هناك ١٢٩ استبانة صالحة لغايات التحليل وبنسبة ٨٦٪. وقد تم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

المجمع الفقهي الإسلامي الدولي عام ١٤٠٦هـ ومعيار التأمين الإسلامي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٤٢٧هـ. ونشاط التأمين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية يهدف إلى الابتعاد عن القمار وعن الاستغلال المبني على الفائدة الربوية، وأن يحقق المصالح العامة المشروعة للجمهور. ويعمل التأمين التعاوني على مواجهة الأخطار في المقام الأول ويتعاون المشتركون فيما بينهم وفقاً لهذا المبدأ (Siddiqi, 1985). وتراعي شركات التأمين الإسلامي عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية المبنية على مبادئ التعاون والتراحم والتكافل، وهي تحرم التأمين التجاري وتجزئ التأمين التعاوني وتشجع التوسع في التأمين التكافلي في حالات الوفاة والعجز والتأمين الصحي وتأمين أخطار العمل وتأمين السيارات وتأمين الممتلكات والتأمين الهندسي والتأمين الصحي. ومن صور التأمين التعاوني ما يعرف بالتكافل الاجتماعي من خلال التأمين الاجتماعي الذي يمنح المعاشات للعاملين المتقاعدين ولعائلاتهم وتأمينهم ضد الأخطار المهنية التي تؤدي للعجز. كما وافق مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بالقرار رقم ٥١ تاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ بجواز التأمين التعاوني، وقام مجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة في عام ١٩٨٥م باعتماد النظام التكافلي بوصفه نظام تأمين تعاوني متوافق مع الشريعة الإسلامية في الأمور التالية (الفنجرى، ١٩٨٤): (١) أن التأمين

تلحق بأحد المشتركين طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة وثائق التأمين أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق (العنزي، ٢٠٠٩). ويرى الباحث أن التأمين التعاوني يمكن أن يحقق الربح المشروع غير الربوي بالرغم من قول بعض الباحثين بأن الهدف الأساسي للتأمين التعاوني ليس الربح بل هو التعاون والمشاركة في تغطية الأخطار والتعويض على المشاركين في التأمين التعاوني. عقد التأمين التعاوني هو عقد جماعي يتم تنفيذه بوكالة من المستأمنين. والهدف الأساسي هو العمل على مواجهة الأخطار في المقام الأول، ويتعاون المشتركون في التأمين التعاوني فيما بينهم. وقد يحقق التأمين التعاوني الربح الذي لا ينفي عنه صفة التعاون شريطة أن يتم الربح بطريقة مشروعة عبر استثمار المبلغ المتبقي من أقساط التأمين بعد دفع التعويضات وأجور إدارة الشركة في مشاريع إنتاجية مشروعة على أساس المضاربة واقتسام الأرباح بين الشركة بوصفها الطرف المضارب والمستأمنين بوصفهم الطرف صاحب المال أو استثمار أموال المستثمرتين بالطرق المشروعة بإضافة الناتج من الأرباح إلى حسابهم والأجر الذي تتقاضاه الشركة من أموال المستأمنين في مقابل إدارتها للعمليات التأمينية يتم على أساس الوكالة.

الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني وردت في قرار هيئة كبار العلماء في السعودية عام ١٣٩٧هـ وقرار

١ - صندوق التكافل في شركات التأمين التعاوني تتكون موارده من مبالغ الاشتراكات التي يقدمها حملة الوثائق، واحتياطيات الحساب، وعوائد استثمار الأموال في الصندوق، والتعويضات والعمولات الواردة من معيد التأمين، والاحتياطيات النظامية والتعويضات المستردة، والقرض الحسن من المدير إن وجد. وتتكون مصروفاته من مبالغ التعويض التي تدفع لحملة الوثائق ورسوم الإدارة التي تتقاضاها شركة التأمين، والرسوم التي يتقاضاها مدير الاستثمار وأقساط إعادة التأمين والمصروفات المباشرة المتعلقة بالصندوق، والفائض الموزع، وأقساط رد القرض الحسن إن وجدت، ونصيب الوكيل من أرباح الاستثمار. وصندوق التكافل له صفة الاستقلالية عن شركة التأمين التعاوني من حيث تمتعه بذمة مالية خاصة به.

٢ - فائض التأمين يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية العام المالي. فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان الفائض إيجابياً، وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً بالتعريف المحاسبي. والأصل في صندوق التكافل أن يكون متوازناً يعني تساوي إيراداته ومصروفاته، ويعمل خبراء التأمين على أن تكفي موارد الصندوق لدفع التعويضات والمصروفات الإدارية من دون أي شيء يفرض عن ذلك، ولكن هذا لا يحدث إلا نادراً. وهناك رأي يقول بأن الفائض يكون من حق حملة وثائق التأمين أو مشترك

التعاوني من العقود التي تعمل على تفهيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، والمشاركون في التأمين التعاوني يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر (٢) خلو التأمين التعاوني من الربا فليست عقود المساهمين ربوية، ولا يستغل ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية (٣) لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضة مالية تجارية (٤) قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق غرض التعاون، ويتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء تختارهم الدولة ويعاد ما كتبوه لمجلس هيئة كبار العلماء لدراسته.

وأشكال التأمين التعاوني متعددة؛ منها التأمين الصحي، وتأمين المركبات، وتأمين الممتلكات، وتأمين المسؤولية تجاه الغير، والتأمين على الأشخاص. وتبقى ملكية أقساط التأمين للمستأمنين أنفسهم بعد استيفاء جميع الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية كدفع التعويضات للمتضررين وتكاليف إعادة التأمين.

هناك قضايا تثار حول التأمين التعاوني؛ وهي صندوق التكافل، وكيفية التصرف بفائض التأمين كما بينها الدكتور محمد علي القرني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٤ (http://www.malath.com.sa):

تقليدي، وإذا كانت العلاقة اشتراكاً في وعاء فيه مجموعة من المشتركين وتديرها شركة التأمين لصالحهم فهو التأمين التعاوني. ولمزيد من التفصيل حول هذه الفروق يرجى الرجوع إلى (<http://www.nationaltakaful.com/index-arabic.htm>).

ويكون تنظيم شركات التأمين التعاوني من خلال سن التشريعات والأنظمة ورقابة المؤسسات المالية باعتبار شركات التأمين مؤسسات مالية، أو من خلال هيئة الرقابة على شركات التأمين. ويشمل تنظيم شركات التأمين المهام التالية (ريجدا، ٢٠٠٦: ٨٥٣): ١ - تنظيم شركات التأمين وترخيصها. ٢ - التنظيم المالي لأوضاع شركات التأمين. ٣ - تنظيم عمليات تسعير خدمات التأمين. ٤ - ضبط أشكال وثائق التأمين. ٥ - ضبط ممارسات البيع وحماية المستهلك. ٦ - تنظيم عمل وكلاء التأمين ووسطائه. ٧ - التأكد من دفع شركات التأمين للضرائب المستحقة. ٨ - التأكد من شفافية عمليات التأمين. ٩ - التأكد من الإفصاح ونشر ميزانيات وحسابات الربح والخسارة لشركات التأمين. ١٠ - تنظيم قضايا الاندماج والإعسار المالي. ١١ - التأكد من جودة خدمات التأمين.

وقد تأسس على المستوى الدولي الاتحاد العالمي لشركات التأمين التكافلي عام ١٩٨٦م، وهو يشرف على ما يقارب ٧٠ شركة في البلدان العربية والإسلامية وفي أوروبا. وقد عقد الاتحاد مؤتمره السادس في عمان بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٩م وهناك ما

التأمين. ومسألة رد الفائض يمكن أن تكون قرينة على طبيعة العلاقات التعاقدية بين أطراف العملية التأمينية، ويعني ذلك أن عدم توزيع الفائض التأميني على المشتركين يقدح في إسلامية شركة التأمين. وقد نصت اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بشأن توزيع فائض التأمين على أن يتم توزيع ١٠٪ للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية وترحيل ما نسبته ٩٠٪ إلى قائمة دخل المساهمين (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨).

والتأمين التعاوني حديث نسبياً لبضع عقود مقارنة مع التأمين التجاري المعروف منذ مئات السنين ويرفض عدد من فقهاء الشريعة الإسلامية التأمين التجاري للمبررات التالية: (٤٤ Arabian Insurance Guide: 1984: (١) محاولة تجنب المخاطر غير المتوقعة. (٢) ربح شركات التأمين التجاري مبني على الفائدة الربوية. (٣) يقوم التأمين التجاري على مبدأ المقامرة أو الميسر. (٤) محاولة تعويض آثار النوازل غير المتوقعة. وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي في دورته التي عقدت في ١٠ شعبان ١٣٩٨هـ في مكة المكرمة قراراً بجواز التأمين التعاوني، وتحريم التأمين التجاري، وأن يكون التأمين التعاوني في شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة.

ترجع الفروق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري إلى طبيعة العلاقة بين المؤمن وبين شركة التأمين، فإذا كانت العلاقة ضماناً مقابل أجر فهو تأمين

يزيد على ١٠٠ شركة تأمين تعاوني عام
٢٠٠٨، وتبلغ أقساط التأمين الحالية ما يزيد
على ملياري دولار، والأقساط المتوقعة ٧
مليار دولار عام ٢٠١٠، وهي موزعة كما في
الجدولين (١ و ٢).

ويتسم سوق التأمين في العالم
العربي بالضعف من حيث أقساط قطاع
التأمين وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.
ومقدار إنفاق الفرد على التأمين مقارنة مع
بقية دول العالم كما في الجدول (٣).

جدول ١

التوزيع الجغرافي لشركات التأمين التعاوني أو التكافلي

المنطقة	نسبة شركات التأمين التكافلي
الشرق الأوسط	٥٦٪
جنوب شرق آسيا	٣٦٪
أفريقيا	٧٪
المناطق الأخرى في العالم	١٪

المرجع: الميزة (٢٠٠٦) التأمين التكافلي، ملتقى الشرق الأوسط للتأمين بتاريخ ٢٠ مارس عام ٢٠٠٦م المنامة، البحرين.

جدول ٢

حجم أقساط التأمين التكافلي في عام ٢٠٠٦م موزعة جغرافيا

المنطقة	قيمة الأقساط (مليون دولار)
إيران	٨٢١
ماليزيا	٧٨٧
الدول العربية	٤٣١
باقي آسيا والباسيفيكي	٥٤
أوروبا	٥
المجموع	٢٠٩٨

المرجع: الميزة (٢٠٠٦) التأمين التكافلي، ملتقى الشرق الأوسط للتأمين بتاريخ ٢٠ مارس عام ٢٠٠٦م المنامة، البحرين.

جدول ٣

سمات سوق التأمين في العالم العربي مقارنة بسوق التأمين العالمي

مؤشرات	البلدان العربية	العالم
١. أقساط التأمين	٩ مليار دولار أمريكي	٩٠٠ مليار دولار أمريكي
٢. إسهام قطاع التأمين في إجمالي الناتج المحلي	١٪	يقارب ٦٪-١٠٪
٣. مصروفات الفرد السنوية على التأمين	٢٠ دولار أمريكي	١٤٥ دولار أمريكي

المصدر: عبيوي (٢٠٠٦م) إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان.

ويشكل التأمين في المنطقة العربية ١٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما يصل إلى ٧,٥٪ في المعدلات العالمية، كما تشكل حصة التأمين على الحياة في المنطقة العربية ١٥٪ من أقساط التأمين، وتشكل التأمينات العامة الأخرى ٨٥٪. بينما تشكل حصة التأمين على الحياة في المعدلات العالمية ٦٠٪ من أقساط التأمين. أما التأمينات العامة الأخرى فتشكل ٤٠٪ (الهيئة العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا AFIRC، ٢٠٠٩). وقد أشار تقرير التكافل العالمي لعام ٢٠٠٩م الصادر عن مؤسسة ارنست أند ينغ إلى أن التأمين التكافلي أو التعاوني ينمو بنسبة تزيد على ٢٥٪ سنوياً، وارتفعت إسهامات التأمين التعاوني من ١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤م إلى ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧م. ويتوقع أن يصل إلى ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠١٢، ولا يتجاوز سوق التأمين التعاوني ٢٠٪ من سوق التأمين العالمية (Arnest & Young, 2009).

وهدفت اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى تحرير التجارة في الخدمات، ومنها خدمات التأمين من خلال إزالة القيود التي تحتويها القوانين والتعليمات والقرارات والإجراءات الإدارية في كل دولة، أو تخفيض هذه القيود تدريجياً حتى يتم التوصل في نهاية الأمر إلى قطاع للتبادل الحر للخدمات. وتتخذ التجارة في الخدمات شكل انتقال الخدمة نفسها من دولة المورد إلى دولة المستفيد؛

مثل خدمات البنوك وشركات التأمين، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلد إلى بلد يقدم الخدمة كما هو الحال في السياحة، أو انتقال المشروع المؤدي إلى الخدمة إلى البلد المستفيد مثل إنشاء شركات أجنبية أو فروع الشركات، أو انتقال مواطني دولة إلى الخدمة في البلد المستفيد مثل إنشاء شركات أجنبية أو فروع الشركات، أو انتقال مواطني دولة لأداء الخدمة في دولة أخرى مثل انتقال الخبراء والمستشارين الأجانب من بلدهم إلى بلد المستفيد. وتنص الاتفاقية على التزامات عامة منها (عبوي، ٢٠٠٦: ١٤٥):

- ١ - تعميم المعاملة التفضيلية (MFN)، وتعني أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية أخرى يمنحها طرف لأي أطراف أخرى متعاقدة يجب أن تمنح فوراً من دون قيد أو شرط لكل الدول المتعاقدة في اتفاقية التجارة في الخدمات.
- ٢ - الشفافية بنشر القوانين والتعديلات التي تطرأ على الخدمات ومنها خدمة التأمين.
- ٣ - منع الممارسات التجارية المقيدة للمنافسة وعدم اللجوء إلى ممارسات تجارية من شأنها إعاقة المنافسة إلا في حالة وقوع صعوبات في ميزان المدفوعات.

والدراسات السابقة حول سوق التأمين التعاوني نادرة ويمكن إيجازها كما يلي:

دراسة (الشعلان، ٢٠٠٥):

خلصت الدراسة إلى أن المملكة شهدت تطورات مهمة في تشريعات سوق التأمين أهمها نظام التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي عام ٢٠٠٣م،

شركات التأمين لرفع أسعار التأمين لتعويض الخسائر وزيادة نسبة الاحتياطات المالية وإيقاف التعامل بإصدار وبيع بعض أنواع وثائق التأمين نتيجة لارتفاع كلفة التعويضات، وتضمنت طرق التحايل على شركات التأمين أوجه التحايل التالية: (أ) تكرار تقديم مطالبات غير صحيحة بنسبة ٢٣,٦٪ (ب) إعطاء بوليصة لشخص آخر بنسبة ٢٣,٣٪ (ج) تزوير بعض الأوراق بنسبة ٧,٦٪. وأكثر الأفراد تحايلاً: (أ) الطلاب وهم يشكلون ٢٤,٣٪ من أفراد العينة (ب) السائقون بنسبة ١٦,٧٪ (ج) مندوبو شركات التأمين وهم يشكلون نسبة ٦,٢٪. أما قطاعات التأمين التي تعرضت لأعلى نسبة احتيال فهي: (أ) التأمين على السيارات بنسبة ٤,٥٢٪ (ب) التأمين الطبي بنسبة ٣٥,٧٪ (ج) حوادث العمال بنسبة ١٠,٧٪. (د) تأمين النقل بنسبة ١,٢٪. وبينت الدراسة أن أسباب الاحتيال تعود لأسباب اقتصادية واجتماعية ثقافية وتنظيمية.

دراسة (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٧):

تضمنت الدراسة أن عدد الشركات العاملة في سوق التأمين السعودي بلغ ٤٢ شركة، وتشمل شركات لم تحصل على الترخيص بعد وأعطيت مهلة لتعديل أوضاعها. وقد بلغ عدد الشركات المرخصة في عام ٢٠٠٧م ١١ شركة منها ٨ شركات بمشاركة أجنبية. وبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠٠٨م ٢١ شركة، كما بلغت نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٦١٪ عام ٢٠٠٧م، وبلغ

ونظام الضمان الصحي التعاوني الذي صدرت لائحته التنفيذية عام ٢٠٠٢م، ونظام التأمين الإلزامي على رخصة القيادة وتأمين مسؤوليات السيارات الأجنبية في عام ٢٠٠٢ الذي حل محله تأمين السيارات، وصدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني عام ٢٠٠٣م. واعتبرت الدراسة أن نظام تأمين السيارات من أهم التشريعات حيث قدرت اشتراكات تأمين السيارات ٤٩٦٣ مليون ريال ويتوقع أن تبلغ اشتراكات التأمين الصحي ٦٣٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩م. كما أشارت الدراسة إلى أن حجم سوق التأمين السعودي عام ٢٠٠٩م قد يصل إلى حوالي ١٥ مليار ريال. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط الإنفاق الفردي على التأمين في المملكة من ١٥٠ ريال في السنة إلى ٧٥٠ ريال عام ٢٠٠٩م. ويتوقع أن يبلغ إسهام قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى ٥٪ عام ٢٠٠٩م. وقد أدى تطبيق نظام التأمين التعاوني عام ٢٠٠٣م إلى خروج الشركات غير المؤهلة وتقليص شركات التأمين من ١٠٠ إلى ١٥ شركة.

دراسة (زريقات، ٢٠٠٧):

حذرت الدراسة من مخاطر الاحتيال على شركات التأمين، ونبهت إلى أنها تلحق آثاراً سلبية بالمجتمع، وقدرت حجم المطالبات المزورة بما يتراوح بين ٣٪ - ١٠٪ من مجموع المطالبات عالمياً. وأن ما تدفعه شركات التأمين العالمية سنوياً بسبب المطالبات المزورة، يبلغ نحو ٤,١ بليون دولار. وأوضحت الدراسة أن ظاهرة الاحتيال تدفع

الصغيرة عديمة الكفاءة، وإقرار التأمين الإلزامي. وطالب القلة منهم بعمل مراجعة للقانون لتحسينه. وأشارت معظم آراء المديرين إلى أن المنافسة كبيرة بين الشركات المحلية وستزداد هذه المنافسة عند دخول شركات أجنبية وعربية لسوق التأمين، والمنافسة يتركز معظمها في المنافسة السعرية وليس في جودة الخدمة. وعبر معظم المديرين عن أن شركاتهم ملتزمة بالمحاذير الشرعية وعدم تعاطيهم بالرأيا وهو ما أدى إلى ابتعادهم عن التأمين التجاري وحصر نشاطهم في التأمين التعاوني وابتعاد معظمهم عن التأمين على الحياة. وأفاد معظم المديرين أن نشاطهم التأميني يتركز في التأمين الإلزامي على السيارات والتأمين الصحي بالإضافة إلى تأمين الحريق والحوادث، كما تعاملت بعض الشركات مع نشاط التأمين البحري والطيران. وقد أدى ارتفاع أسعار البترول لزيادة الطلب على خدمات التأمين نتيجة لارتفاع دخول المواطنين وزيادة الإنفاق على خدمات التأمين. وأشار معظم المديرين إلى تحديات قطاع التأمين تتمثل في نقص الكفاءات والمهارات للكوادر السعودية وقلة التدريب وانخفاض إنفاق المواطن السعودي على التأمين، وأشار بعض المديرين إلى مشكلة الشركات العائلية وعدم قدرتها على التحول إلى شركات مساهمة، وعدم وضوح الرؤيا في التفريق بين التأمين التعاوني التكافلي والتأمين التجاري. وأجمع معظم المديرين على توافر فرص متاحة لتوسع سوق التأمين في المملكة، لاسيما في مجال

تركز الحصة السوقية لشركات التأمين نسبة متوسطة، فبلغت نسبة الحصة السوقية لثمانى شركات نسبة ٦١٪، وهو ما يدل على أن الاحتكار في صناعة التأمين ما زال في بدايته. وبلغت العمولات المدفوعة في قطاع التأمين ٥٧٦ مليون ريال عام ٢٠٠٧م بينما بلغت عام ٢٠٠٦م ٤٤٠ مليون ريال. وبلغت المطالبات في قطاع التأمين ٤ بليون ريال عام ٢٠٠٧م بينما بلغت في عام ٢٠٠٦م ٣ بليون ريال. وكانت نسبة قطاعات التأمين الإلزامي للسيارات والصحة ٧٧٪ من إجمالي المطالبات، وما زال معظم شركات التأمين السعودية تملك رأس مال يقل عن ١٠٠ مليون ريال عام ٢٠٠٧م على الرغم من رفع الحد الأدنى لرأس مال إلى ١٠٠ و ٢٠٠ مليون ريال لشركات إعادة التأمين. وبلغ رأس مال أكبر شركة تأمين سعودية وهي شركة التأمين التعاونية ٥٠٠ مليون ريال. كما بلغ عدد موظفي شركات التأمين السعودية ٤٩٢٢ عام ٢٠٠٧م يتوزعون بنسبة ٤٠٪ سعوديون، ٣٠٪ عرب، ٣٠٪ أجانب. وقد شهد سوق التأمين السعودي نموا في عام ٢٠٠٧ قدره ٢٤٪ فبلغت أقساط التأمين ٨,٦ بليون ريال سعودي عام ٢٠٠٧م مقارنة مع ٦,٩ بليون عام ٢٠٠٦م. وبلغت حصة التأمين الإلزامي من حيث الأقساط نسبة ٦٤٪ وإسهام التأمين الصحي الإلزامي هي الأكبر بنسبة ٣٦٪ يليها تأمين السيارات بنسبة ٣٤٪.

دراسة (الإداري، ٢٠٠٧):

تضمنت الدراسة أن معظم مديري شركات التأمين أيد قانون تنظيم التأمين المطابق لأحكام الشريعة، واستبعاد الشركات

المشاركين في التأمين التعاوني لأنفسهم لتحقيق مصلحة مالية لهم وليس لغيرهم، ويكون التبرع عن طريق إسهام المشتركين في التأمين التعاوني بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر من المشتركين عند نزول الكوارث أي أن المشترك في التأمين التعاوني لم يقدّم بالتبرع إلا من أجل الحصول على تعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

دراسة (العنزي، ٢٠٠٩):

خلصت الدراسة إلى: (١) عدم وضوح الضوابط الشرعية التي لا تزال تحير القائمين على التأمين التكافلي. والمطلوب توحيد الضوابط الشرعية، والعمل على وضع تنظيم قانوني يستوعب المعايير والضوابط الشرعية المتعلقة بالتأمين. (٢) قلة عدد شركات إعادة التأمين التعاونية. (٣) عدم وجود نظام قضائي فاعل للتأمين التعاوني يحمي حقوق المتعاملين من التحايل. (٤) تزايد عمليات الاحتيال على شركات التأمين. (٥) هناك معوقات فنية تتعلق بوثيقة التأمين التعاوني. (٦) عدم وضوح آليات الرقابة بحيث تتقاسم جهتين للرقابة على التأمين التعاوني هما مؤسسة النقد السعودي ومجالس الضمان الصحي التعاوني. (٧) ضعف الكوادر البشرية المدربة وضعف المخرجات التعليمية لتخصص التأمين في الجامعات السعودية، وعزوف الشباب عن دراسة التأمين لأسباب دينية واجتماعية. (٨) عدم اهتمام شركات التأمين بالمعايير العلمية والمهنية والفنية الضرورية لممارسة نشاط التأمين. وقد أوصت الدراسة بضرورة

التأمين الإلزامي للسيارات والتأمين الصحي. وهناك فرصة ليصبح القطاع أكثر تنظيماً، ولدخول شركات جديدة. وأيد معظم المديرين دخول شركات التأمين الوطنية بشراكات مع شركات تأمين عربية وأجنبية لتحسين أدائها وتمكينها من الدخول في وقت لاحق إلى العمل في أسواق التأمين العربية والأجنبية.

دراسة (محمد، ١٩٩٨م):

خلصت الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة وهي "إيك" و"التكافل والتعاونية" و"الأمان" و"العالمية" قد نجحت نسبياً في الوفاء بالمعايير الاقتصادية لتقويم أداء شركات التأمين، ولكنها واجهت صعوبات في الالتزام بالمعايير الشرعية المتعلقة بالرقابة الشرعية، نظراً لتعدد الاجتهادات. كما خُصصت الدراسة إلى أن العلاقة بين حملة وثائق التأمين والمساهمين تقوم على ثلاثة عقود متلازمة وهي: عقد الوكالة بأجر، وعقد المضاربة أو المضاربة والعنان معا وعقد الكفالة. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة إعادة النظر في أساس التبرع لجواز التأمين التبادلي إسلامياً؛ لأن الواقع يقول إن المشاركين في التأمين التعاوني يحرصون على استثمار أموالهم لتحقيق عوائد، كما اقترحت الدراسة إصدار نظام محاسبي موحد ينظم بيانات شركات التأمين وإخضاعها للرقابة.

ويرى الباحث أن التوصية بإعادة النظر في أساس التأمين التعاوني تعد ذات أهمية، إذ إن المقصود بالتبرع هو تبرع

السبعينيات من القرن الماضي. فقبل عام ١٩٧٤م كانت أعمال التأمين تتم من خلال بعض الوكالات أو فروع الشركات الأجنبية. وفي عام ١٩٨٦م تم تأسيس الشركة التعاونية للتأمين بمرسوم ملكي لتقديم خدمات التأمين للقطاع الخاص والمشاريع الحكومية الكبيرة ولضمان بقاء قدر من أقطاب التأمين داخل المملكة. وتعد الشركة التعاونية للتأمين الشركة الرئيسية في السوق السعودية ثم أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة القرار ٥١ بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ الموافق ١٩٧٧/٣/٢٣م يعد بموجبه التأمين التعاوني صيغة من عقد التبرع؛ فهو مقبول في الشريعة الإسلامية. وفي عام ٢٠٠٣م صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ وينص في مادته الأولى على أن يكون التأمين في المملكة تأميناً تعاونياً بحيث لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويشمل التأمين التعاوني التأمين الصحي والتأمين على السيارات والتأمين ضد الحريق وتأمين المقاولين الإلزامي. أما التأمين على الحياة فهو من اختصاص المصارف حسب تعليمات مؤسسة النقد السعودية.

حدد نظام مراقبة شركات التأمين دور مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بالمراقبة على شركات التأمين الاختصاصات التالية: (١) تسلم طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين، ودراستها للتأكد من استيفائها للشروط. (٢) الإشراف والرقابة

تفعيل دور الرقابة على سوق التأمين التعاوني، وضرورة تقدير حاجة السوق من شركات التأمين الجديدة والعمل على تشجيع شركات إعادة التأمين القائمة على تعديل أوضاعها للتوافق مع متطلبات التأمين التعاوني، والعمل على الاستفادة من التجارب المتميزة للتأمين التعاوني كما في ماليزيا.

من استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أنه لا يوجد اتساق في النتائج التي توصل إليها الباحثون فيما يتعلق بالتأمين التعاوني، وأن معظمها ركز على الجانب الوصفي لتطور التأمين التعاوني في العالم العربي والإسلامي، وأهملت الجانب التحليلي المتعلق بفرص ومستقبل التأمين التعاوني وما يواجهه من تحديات، والسبل الواجب اتخاذها لتطوير هذا القطاع في المملكة في فترة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

هيكل وتشريعات وسمات سوق التأمين التعاوني السعودي في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

يعد سوق التأمين التعاوني في المملكة حديث العهد نسبياً، إذ دأبت صناعة التأمين في الماضي على تغطية احتياجات السوق من قبل ١٠٠ شركة مسجلة كوحدات خارجية تعمل من الخارج بوصفها وسطاء تأمين عالميين أو وكلاء لشركات تأمين. وقد مر تطور نشاط التأمين في المملكة بعدد من المراحل منذ بداية

قامت بها وبيان باستثماراتها. (١٣) طلب تخصيص حصة من أرباح شركات التأمين لا تقل عن ٢٠٪ احتياطياً نظامياً إلى أن يصل إلى ١٠٠٪ من رأس مال الشركة. (١٤) على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تودع في بنك محلي وديعة نظامية لأمر مؤسسة النقد العربي السعودي حسب اللائحة التنفيذية. (١٥) تتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم لمصلحة الزكاة فريضة الزكاة المقررة في المواعيد التي يحددها النظام. (١٦) عامل القانون الجديد المؤمن عليهم بوصفهم مساهمين لهم حق الاشتراك في الأرباح وتحمل الالتزامات الناجمة عن حدوث خسائر متوقعة. (١٧) يتطلب القانون طرح نسبة ٢٥٪ من أسهم شركة التأمين للمساهمة العامة من قبل الجمهور. (١٨) حدد القانون أن لا يزيد الاستثمار الأجنبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية عن نسبة ٤٩٪ من رأس مال شركة التأمين. (١٩) حدد القانون غرامات على مخالفي القانون تصل إلى مليون ريال سعودي.

وفي ظل قانون التأمين الجديد تقوم مؤسسة النقد السعودي (ساما) بدور السلطة المنظمة لتحافظ على مصالح المستثمر والمؤمن له. وقد أشارت المادة ٦١ من قانون التأمين التعاوني مدعمة بقرار مجلس الوزراء إلى أن تلتزم شركة التأمين عند وضع سياساتها الاستثمارية بأن تكون مدة استحقاق الأصول موازية لمدة التزامات الشركة، وأن تضع الشركة برنامجاً شاملاً لتوزيع أصولها على أن لا

الفنية على أعمال التأمين وفقاً لللائحة التنفيذية لنظام التأمين. (٣) تنظيم وإجازة قواعد استثمار أموال عمليات التأمين وإعادة التأمين، وكيفية توزيع فائض عمليات التأمين على المساهمين في شركات التأمين وإعادة التأمين. (٤) تحديد مقدار المبالغ المطلوب إيداعها لدى أحد البنوك المحلية لمزاولة أنواع التأمين. (٥) إقرار نماذج وثائق التأمين ووضع الحد الأدنى لمبالغ تأمين تغطية المسؤوليات تجاه الغير. (٦) وضع القواعد العامة المحددة للموجودات التي يجب على كل شركة أن تحتفظ بها داخل المملكة وخارجها، والحد الأدنى والأعلى للاشتراكات لكل فرع مقابل رأس المال والاحتياطيات. (٧) وضع القواعد والضوابط التي تكفل حقوق المستفيدين، والتأكد من قدرة شركات التأمين على الوفاء بالمطالبات والالتزامات. (٨) اشتراط أن تكون شركة التأمين وإعادة التأمين شركة مساهمة، وأن لا تباشر شركة التأمين أعمالاً أخرى غير التأمين. وأن لا يقل رأس مال شركة التأمين عن ١٠٠ مليون ريال وشركة إعادة التأمين عن ٢٠٠ مليون ريال. (٩) الموافقة على أعضاء مجلس إدارة شركة التأمين وإعادة التأمين. (١٠) إجراء التفتيش على سجلات وحسابات أية شركة تأمين. (١١) لا يحق لشركة التأمين وإعادة التأمين فتح مكاتب وفروع لها أو الاندماج مع شركات أخرى إلا بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. (١٢) يحق لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تطالب شركات التأمين وإعادة التأمين بتزويدها ببيانات عن مصروفاتها وإيراداتها وأعمال التأمين التي

المقيمين بنهاية عام ٢٠٠٨م مع إرجاء التطبيق على العمالة المنزلية. وهناك توجه لتطبيق هذا النظام على المواطنين السعوديين العاملين في منشآت القطاع الخاص (الشركة التعاونية للتأمين، ٢٠٠٨).

وتبنت مؤسسة النقد العربي السعودي اعتباراً من السادس من محرم ١٤٣٠هـ تطبيق لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وإعادة التأمين بما فيها فروع الشركات الأجنبية وشركات المهن الحرة العاملة في التأمين في المملكة وتهدف اللائحة إلى منع أو - على الأقل - الحد من ممارسات الاحتيال، وأوجبت المؤسسة على شركات التأمين تبادل المعلومات حول المحتالين، وأن تصمم الشركات خطة طوارئ لمكافحة عمليات التأمين. وأوضحت اللائحة أن الاحتيال يندرج ضمن ثلاث فئات هي الاحتيال الداخلي الذي يمكن أن يقوم به أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفون داخل الشركة، والاحتيال الممارس من قبل شركات المهن الحرة وكلاء ووسطاء التأمين والاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم أو أطراف الثالثة. وتتضمن اللائحة تعريفاً للاحتيال وصوره وأشكاله وطرق مكافحته. كما تبنت مؤسسة النقد العربي السعودي - اعتباراً من ٢١ محرم ١٤٣٠هـ - لائحة إدارة المخاطر في شركات التأمين وشركات المهن الحرة في المملكة. وتشتمل اللائحة على المبادئ العامة والحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تلتزم بها شركات التأمين لإدارة

يتجاوز الاستثمار خارج المملكة ٢٠٪ من حجم الاستثمارات، والالتزام بالمادة ٥٩ التي تنص على أن يكون الاستثمار بالريال بما نسبته ٥٠٪ من مجموع الأصول المتاحة للاستثمار، وحددت المادة ٧٠ كيفية توزيع الفائض، وتقضي بتوزيع ١٠٪ للمؤمن لهم مباشرة وترحيل ٩٠٪ إلى قائمة دخل المساهمين. ولكن جرى الاعتراض على هذا التوزيع من قبل الهيئات الشرعية بأن هذا التوزيع يحول التأمين التعاوني إلى تأمين تجاري وأن مؤسسة النقد بصدد إجراء التعديل طبقاً لأحكام التشريع الإسلامي.

وطبقاً للتقرير السنوي للشركة التعاونية للتأمين لعام ٢٠٠٨ شهد سوق التأمين التعاوني عدداً من التطورات، أهمها صدور عدد من اللوائح التنظيمية عن مؤسسة النقد العربي السعودي وهي لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين، واللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين، ولائحة إدارة المخاطر، واللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين وقواعد مكافحة غسيل أموال شركات التأمين. وحتى عام ٢٠٠٨م حصلت ١٨ شركة تأمين ترخيصاً نهائياً بالعمل، و ٥ شركات حصلت على موافقة مجلس الوزراء، ولم تحصل على الترخيص بتأسيسها. وقد منحت فترة انتقالية حتى نهاية عام ٢٠٠٨م ثم مددت إلى نهاية عام ٢٠٠٩م للتقدم للترخيص النهائي، وتم إيقاف الشركات التي تعمل من خلال وكلاء سعوديين. وقد اكتملت المرحلة الثالثة لتطبيق نظام التأمين الصحي الإلزامي على

خدمات نسبة مشاركة في الاستثمار تختلف حسب نوع الخدمة. (٣) تخضع إجراءات الترخيص للجهة المعنية حسب نوع الخدمة. (٤) في حالة وجود نزاع حول تقديم الخدمات في المملكة يعرض الأمر على مجلس التظلم الذي يحكمه قانون خاص. وهذا المجلس تابع لمجلس الوزراء. (٥) العمالة في الخدمات بما فيها قطاع التأمين تخضع إلى السعودية بنسبة ٧٥٪. (٦) أن خدمة التأمين في المملكة محصورة في التأمين التعاوني (Cooperative Insurance) طبقاً للمادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام التأمين التعاوني في عام ٢٠٠٣، إذ أن النظام واللائحة التنفيذية للتأمين التعاوني يهدفان إلى حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين وتشجيع المنافسة العادلة وتوفير خدمات تأمينية أفضل. كما يهدف إلى توطيد استقرار وتطوير سوق التأمين. وحسب المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للتأمين فإن فروع التأمين السائدة في السوق السعودي مبينة في الجدول (٤).

المخاطر، وضرورة اعتماد إستراتيجية لإدارة مخاطر التأمين. وتشتمل اللائحة على ١٤ فئة من المخاطر وإلزام الشركات بتزويد المؤسسة بتقرير سنوي مفصل عن إجراءاتها لإدارة مخاطر التأمين، وتشمل مخاطر السيولة والائتمان، ومخاطر العوائد، ومخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ومخاطر إعادة الاستثمار، ومخاطر إعادة التأمين، ومخاطر التسعير ومخاطر تقنية المعلومات (مؤسسة النقد العربي، ٢٠٠٨). وقد وافقت المملكة على تحرير الأنشطة الخدمية بما فيها قطاع التأمين، وهذا ما أشار إليه تقرير فريق عمل انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية. ومن ملاحظة سياسات المملكة تجاه اتفاقية التجارة في الخدمات يمكن استنتاج ما يلي (WT/ACC/SAU/61): (١) يتخذ الاستثمار الأجنبي في قطاعات البنوك والتأمين صورة فرع شركة أجنبية أو ملكية مشتركة سعودية أجنبية. (٢) كل قطاع

جدول ٤

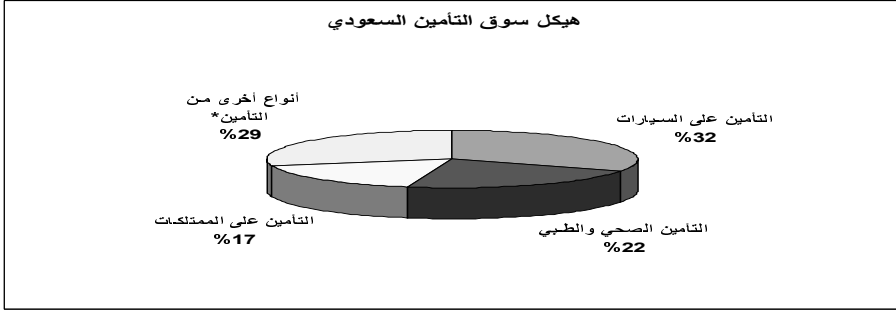
فروع التأمين السائدة في السوق السعودي

(أ) التأمين العام	(ب) التأمين الصحي	(ج) تأمين الحماية والادخار
١- تأمين الحوادث والمسؤولية	١- تأمين على التكاليف الطبية العلاجية	١- تأمين الحماية المتعلقة بالوفاة والعجز
٢- التأمين على المركبات		
٣- التأمين على الممتلكات		
٤- التأمين البحري	٢- التأمين على تكاليف الأدوية	٢- تأمين الحماية والادخار المتعلق بالمؤمن عليه
٥- تأمين الطيران		
٦- تأمين الطاقة	٣- التأمين لإدارة البرامج الطبية	٣- فروع الحماية والادخار الأخرى
٧- التأمين الهندسي		

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٧م) اللائحة التنفيذية لعمل شركات التأمين التعاوني. الرياض.

ويتمثل هيكل التأمين في السوق السعودي في عام ٢٠٠٦م حسب النسب المبينة في الشكل ١

الشكل ١



* تشمل الأنواع الأخرى التأمين التكافلي، والضمان الاجتماعي، والتأمين ضد الحريق، والتأمين الهندسي، والتأمين البحري، والتأمين ضد السرقة، والتأمين على السفر والحج، والتأمين على المقاتلين.
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٦) التقرير السنوي. الرياض.

يعني تبادل المنافع والتضحيات بين أعضاء هيئة التأمين. (٢) تضامن أعضاء هيئة التأمين التعاوني في تغطية المخاطر، أي أن المسؤولية تضامنية طبقاً للحد الأقصى للاشتراك في التأمين. (٣) تغير قيمة الاشتراك بالزيادة أو النقص تبعاً لما يتحقق من مخاطر وما يترتب من تعويضات. (٤) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمال التأمين بطرق خالية من الربا، وتعيين هيئة للرقابة الشرعية على أعمال شركات التأمين. (٥) الاحتفاظ بحساب منفصل لرأس المال والاحتياطيات العادية واستثماراتها. (٦) عدم تأمين الممتلكات التي تدار بطرق غير مشروعة.

وفيما يلي شرح مختصر عن تطور أنواع خدمات التأمين الرئيسية في المملكة
(www.menafn.com.arabic4\14\2009):

أما التأمين التعاوني فإنه يتمتع بالسمات والخصائص التالية (الإداري، ٢٠٠٧: ٧٣):
(١) عدم مخالفة شركة التأمين لأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يخص نشاط التأمين والاستثمار. (٢) توزيع الفائض التأميني على المشتركين وهو المبلغ المتبقي بعد دفع التعويضات للمشاركين وبعد خصم المصاريف. ويوزع العائد حسب نسبة اشتراك كل مشترك بما يحقق التكافل والعدالة. (٣) المشاركة في الربح والخسارة من قبل المشتركين في التأمين كل حسب نسبة أقساطه. (٤) مشاركة المؤمن لهم في مجلس إدارة شركة التأمين بما يخدم مصلحة المشتركين. ومن خصائص شركات التأمين التعاوني السعودية السمات التالية (الجمال، ١٩٧٩: ٢٥٣): (١) الجمع بين صفتي إجماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في هيئة التأمين التعاوني أو التبادلي وهذا

٨٥٪ من الشركات العاملة في المملكة. وأشار التقرير السنوي الأول لمجلس الضمان الصحي التعاوني لعام ١٤٢٨هـ (www.CCHI.Gov.com.sa) إلى أن من المتوقع أن يصل عدد المتعاملين مع التأمين الصحي ما يزيد على ٢ مليون سعودي. ويعمل نظام التأمين الصحي من خلال ٢٣ شركة تأمين و٩٨٩ مرفقاً صحياً حتى مايو ٢٠٠٨م. وتم وضع المعايير والاشتراطات على تحمل تكاليف العلاج بين شركات التأمين ومقدمي خدمات الرعاية الصحية، كما تم توحيد نظام الترميز الطبي والفوترة الطبية لشركات التأمين ومقدمي الرعاية الصحية، وتم الربط الإلكتروني بين التأمين الصحي والإقامة لغير السعوديين. وتعاني شركات التأمين من ارتفاع فاتورة التأمين لارتفاع أسعار العلاج في المستشفيات الخاصة، وسعي المستشفيات إلى التحايل لإجبار شركات التأمين على دفع أكبر مبلغ مقابل كل مريض، كما بدأ بتفعيل التأمين الإلزامي ضد المخاطر الطبية المهنية على الأطباء. وسوف يتم التطبيق على باقي المهن الصحية وتهيئة المستشفيات للمشاركة في تقديم خدمات الرعاية الصحية ضمن نطاق الضمان الصحي التعاوني. ويمثل التأمين الصحي ٣٦٪ من سوق التأمين، وشهدت الأقساط التأمينية في عام ٢٠٠٧ نمواً بنسبة ٢٤٪ زيادة ويرجع ذلك إلى فرض نظام التأمين الصحي.

ويبين الجدول (٥) أحدث الإحصاءات حول التأمين الصحي في المملكة.

١ - تأمين السيارات: تأمين المركبات يغطي خسائر مادية تقدر ٧ مليار ريال، إذ يبلغ عدد السيارات في المملكة ما يزيد على ٦ مليون سيارة، ويبلغ عدد المصابين حوالي ٢٦٠٠٠ شخص سنوياً. وقد بدأ التأمين على السيارات بتطبيق قانون تأمين الرخصة الإلزامي للسائقين بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٣/٨/١٤٢٢هـ، وتعرض هذا النوع من التأمين إلى الاحتيال بتزوير الرخصة للحصول على تعويضات من دون وجه حق وأدى ذلك إلى تعديله إلى تأمين مسؤولية المركبات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٧م، وقد ارتفع تأمين السيارات إلى ٢٤٤٠ مليون ريال عام ٢٠٠٧م أو ما يعادل ٢٨٪ من حجم سوق التأمين التعاوني في المملكة، وهذا التعديل أدى إلى انخفاض عمليات الاحتيال. وقد صدر نظام تأمين الرخصة على السيارات عام ٢٠٠٢ وهو تأمين إلزامي وتأمين السيارات الأجنبية دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢. وحقق تأمين السيارات نمواً بنسبة ١٨٪ سنوياً وقاربت اشتراكاته ٤٩٦٠ مليون ريال سنوياً عام ٢٠٠٩ ويشكل ٣٣٪ من التأمين.

٢ - التأمين الصحي: صدر نظام التأمين الصحي التعاوني عام ١٩٩٩ ليشمل السعوديين والمقيمين. وقد طبق على ثلاث مراحل: أولها على الشركات التي يعمل بها ٥٠٠ عامل، ثم على الشركات التي يعمل بها ١٠٠ - ٥٠٠ عامل، ثم على الشركات التي يعمل بها أقل من ١٠٠ عامل، وقد تم تطبيق الضمان الصحي على المنشآت التي تضم ٥٠ عاملاً فأقل لتضم الشركات المتوسطة والصغيرة التي تشكل

جدول ٥

أرقام وإحصاءات التأمين الصحي في المملكة

المؤشر	الكمية بالعدد والقيمة بالريال
عدد الشركات المقدمة لخدمات التأمين الصحي	٢٥ شركة
عدد مقدمي الخدمة المعتمدين من مستشفيات ومراكز ومستوصفات	١٦٠٠ مؤسسة صحية
عدد المستفيدين من خدمات التأمين الصحي (سعوديون ووافدين)	٧ مليون نسمة
عدد المستهدفين في نظام التأمين الصحي	١٠ مليون نسمة
التعويضات المسددة من شركات التأمين الصحي لمقدمي الخدمة الصحية	٢٨٣٩ مليون ريال
أقساط التأمين الصحي بما يعادل ٤٤٪ من إجمالي السوق	٤٨٠٥ مليون ريال

فهد العنزي وآخرون (٢٠٠٩) ندوة التأمين الصحي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩. الرياض.

www.alriyadh.com/2009/10/20/article467821

٣ - التأمين الاجتماعي: نظام التأمين الاجتماعي نظام تكافلي اجتماعي يطبق بصفة إلزامية على جميع المنشآت التي يعمل بها عامل واحد فأكثر، كما يطبق على العاملين في الأجهزة الحكومية التي لديها عاملون خاضعين لنظام العمل؛ إذ يطبق على فرع المعاشات على السعوديين فقط ونسبة الاشتراك فيه ١٨٪ من الأجر الخاضع للاشتراك: ٩٪ يدفعها صاحب العمل. ٩٪ يدفعها المشترك. ويطبق على فرع الأخطار المهنية على السعوديين وغير السعوديين ونسبة الاشتراك ٢٪ من الأجر الخاضع للاشتراك يدفعها صاحب العمل بوصفها نسبة من الأجر الأساسي. ويشمل نظام التأمين الاجتماعي الشيخوخة والعجز وإصابة العمل والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، ويغطي التأمين الاجتماعي العمال والصناع وأرباب الحرف الذين يسهمون بمبالغ متواضعة من الأقساط لضالة مواردهم. وعدد المنشآت المسجلة

يزيد على ٢٠٠٠٠٠ وهناك ما يقارب ٤ ملايين مشترك في نهاية عام ٢٠٠٨م.

٤ - تأمين الحج والعمرة: ويشمل تعاقدات بين شركات التأمين ومسؤولي بعثات الحج والعمرة والذي يمكن أن يغطي حوالي ٢ مليون حاج، ويمكن أن يزيد سوق التأمين بمبلغ ١٠٠ مليون ريال سنوياً. وهذا المبلغ سيتضاعف في حالة تأمين المعتمرين. وقد أطلقت الشركة التعاونية للتأمين السعودية برنامج مناسك لتأمين الحجاج والمعتمرين والذي يقوم بتعويض قدره ٥٠٠٠٠ ريال عن الحوادث الشخصية للحاج والمعتمر ومصاريف إعادة جثمان الحاج أو المعتمر المتوفى ليصل إلى ١٠٠٠٠ ريال. (الصائغ، ٢٠٠٥).

٥ - التأمين على العقارات: يتوقع أن تصل أقساط التأمين على المنازل ١٥٠ مليون ريال؛ أي ١٪ من حجم التأمين في المملكة، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة في بعض دول الخليج التي تبلغ ٥٪. ويتوقع أن يزداد الاهتمام بالتأمين على

العقارات مستقبلاً ليصل إلى المرتبة الثالثة بعد التأمين الصحي وتأمين السيارات ويعاني قطاع التأمين على المنازل في المملكة من ضعف التسويق. وقد طرحت اقتراحات بإدخال التأمين الهندسي والتأمين على أعمال الاستشاريين إلى تأمين العقارات في المملكة (فهد العنزي، ٢٠٠٩).

٦ - تأمين الحياة التعاوني: يقوم تأمين وثائق التأمين على الحياة المتوافق مع الشرع على أساس الحماية المتبادلة بين جميع أطراف عقد التأمين والتي تخضع لقيود الاستثمار المفروضة من الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالفائدة والاستثمار في أدوات مالية وقنوات استثمارية متوافقة مع الإسلام. ونسبة التأمين على الحياة تبلغ حوالي ٥٪ من التأمين في المملكة.

ويبين جدول (٦) أحجام وقيمة أسهم شركات التأمين السعودية المتداولة للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

من تحليل بيانات التداول لأسهم شركات التأمين التعاوني في المملكة يتبين أن هناك ٢١ شركة أسهمها متداولة في السوق المالية بناء على قرار مجلس الوزراء السعودي رقم ٢٧١ تاريخ ١٢/٢٥/٢٠٠٧م. ويبلغ حجم سوق التأمين السعودي ١٠,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ مقابل ٨,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٧. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لشركات التأمين السعودية من حوالي ٣٢ مليون ريال عام ٢٠٠٦م إلى ١٦٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وإلى ١٨٥٨ مليون ريال عام ٢٠٠٩م، كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم شركات التأمين من ٥,٣ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨ وتشكل ١,٦٥٪ من سوق الأسهم. وهي نسب ضئيلة تدل على ضعف تداول وسيولة أسهم شركات التأمين في السوق المالية السعودية (تداول) كما أن معظم شركات التأمين حققت خسائر على عائد السهم في نهاية

جدول ٦

قيمة الأسهم المتداولة لشركات التأمين السعودية المساهمة في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م

٢٠٠٦	٪	٢٠٠٨	٪	٢٠٠٩*	٪
١٩,١	٠,٣	٨,١٦٠	٣,٨١	٤٢,٢	٩,٤٥
٣١,٨	٠,٦	١٦٠,٢	٣,٧٣	١,٨٥٨	١٧,١٨
٢٤٨	٠,٣	١٠,٧	٨,٦٤	٦٠,٣	٢٣,٩
٥,٣	٠,٤	٨,٢	٠,٩٤	٢٠,٣	١,٧٥

* في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م

المصدر: هيئة الأوراق المالية السعودية. التقارير السنوية لأداء السوق المالية السعودية (تداول) للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. الرياض.

الممتلكات، ثم أقساط تأمين الحوادث والمسؤولية، يليها التأمين البحري، ثم التأمين الهندسي ثم التأمين الجوي ثم تأمين الطاقة. كما لوحظ أن نسبة الاحتفاظ بصافي أقساط التأمين مقارنة مع إجمالي أقساط التأمين تعد ضعيفة وقد كانت هذه مرتفعة نسبياً في قطاع التأمين على الحماية والادخار، يليها قطاع التأمين على

٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩م ما عدا بعض الشركات الكبرى كشركة التأمين التعاونية. ويمكن تلخيص مؤشرات أداء قطاع التأمين السعودي في الجدولين (٧)، (٨). يلاحظ من تحليل مؤشرات الأداء المبينة في الجدول (٧) أن أقساط التأمين على المركبات كانت هي الأعلى، يليها أقساط التأمين الصحي، ثم أقساط التأمين على

جدول ٧

مؤشرات أداء سوق التأمين السعودية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (مليون ريال)

٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧		
نوع التأمين	إجمالي أقساط التأمين	النسبة المئوية %	صافي أقساط التأمين	نسبة الاحتفاظ بصافي أقساط التأمين	نسبة الاحتفاظ بصافي أقساط التأمين	صافي أقساط التأمين	نسبة الاحتفاظ بصافي أقساط التأمين	نوع التأمين
تأمين الحوادث والمسؤولية	٤٢٤	٨,٢ %	١٨٢,٧	٤٢,١	٥٧٩,٦	٨,٤ %	٢٤٣,٤	٤٢,٠
التأمين على المركبات	١٥٨٧,٣	٣٠,٨ %	١٤٨٦,٩	٩٣,٧	١٩٢٠,٢	٢٧,٧ %	١٨١٤,١	٩٤,٥
التأمين على الممتلكات/الحريق	٦٤٣,٥	١٢,٥ %	٦٩,٢	١٠,٨	٧٦٩,٢	١١,١ %	٨٠,٨	١٠,٥
التأمين البحري	٣٨٢,٠	٧,٤ %	١١٢,٧	٢٩,٥	٤٣١,٤	٦,٢ %	١٢٤,٤	٢٨,٨
التأمين الجوي	١٣٥,١	٢,٦ %	٤,٠	٣,٠	١٢٦,١	١,٨ %	٤,٣	٣,٤
تأمين الطاقة	١٢١,٦	٢,٤ %	٠,١	٠,٠	١٢٦,٧	١,٨ %	٠,٠	٠,٠
تأمين هندسي	٢٩٦,٤	٥,٨ %	٥٧,٠	١٩,٢	٥٤٣,٧	٧,٨ %	٨٤,٢	١٥,٥
إجمالي التأمين	٣٥٨٩,٩	٦٩,٧ %	١٩١٢,٦	٥٣,٣	٤٤٩٦,٩	٦٤,٨ %	٢٣٥١,٢	٥٢,٣
إجمالي التأمين الصحي	١٢٧,٢	٢٦,٦ %	١١٠,٦	٨٠,٨	٢٢٢٢,٢	٢٢ %	١٨٤٢,٥	٨٢,٩
إجمالي تأمين الحماية والادخار	١٩٣,٢	٣,٧ %	١٤٩,٧	٧٧,٥	٢١٧,٩	٣,١ %	١٥١,٢	٧٠,٣
الإجمالي	٥١٥٣,٤	١٠٠ %	٣١٦٨,٩	٦١,٥	٦٩٣٧,٠	١٠٠,٠ %	٤٣٤٦,٩	٦٢,٧

المصدر: الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل (٢٠٠٨).

جدول ٨

مؤشرات أداء قطاع التأمين التعاوني في المملكة عام ٢٠٠٨م

النسبة المئوية	القيمة مليار ريال	العدد	المؤشرات
		٢١	عدد الشركات المرخصة ترخيصاً نهائياً
		٩	الشركات الموافقة عليها من مجلس الوزراء
		٥٩	شركات خدمات التأمين والوسطاء الموافقة عليها من مجلس الوزراء
٤٣٪	١٠,٩ مليار ريال		أقساط التأمين
٣٤٪			نسبة أقساط التأمين الصحي
٢٣٪			نسبة أقساط تأمين السيارات
			نسبة أقساط التأمينات الأخرى
٢٧٪			نسبة نمو أقساط التأمين السنوية
	٥,٢ مليار ريال		إجمالي المطالبات المدفوعة
	٤٤٠ ريال*		مستوى إنفاذ الفرد السنوي أو كثافة التأمين (٣٥٨ ريال عام ٢٠٠٧)
٠,٦٢*			إجمالي الأقساط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو عمق التأمين
			٢٠٠٧ عام
٦٣,٨٪			نسبة امتلاك الأقساط لأكثر ٨ شركات تأمين (درجة التركيز
			٣١,٩٪ لأربع شركات)
		٥٤٤٧	عدد الموظفين
٤٥٪			نسبة السعودة بين الموظفين

* تقرير <http://www.sama.gov.sa>

المصدر: محمد الجاسر (٢٠٠٩).

السعودية قليلة ولا تصل إلى الحدود العليا للاحتكار التي تتجاوز نسبة ٧٠٪ كدرجة تركيز للأربع الشركات الكبرى. كما لوحظ أن نسبة نمو أقساط التأمين السنوية مرتفعة، وتصل إلى ٢٧٪. ولوحظ أن نسبة السعودة في العمالة في قطاع التأمين منخفضة، وهي ٤٥٪. ولوحظ أن قطاع التأمين الصحي امتلك أعلى نسبة أقساط تصل إلى ٤٣٪ من مجموع أقساط التأمين، يليه فرع تأمين السيارات بنسبة ٣٤٪. كما لوحظ انخفاض نسبة أقساط التأمين مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي التي لا تصل إلى ١٪ وهي نسبة ضئيلة جداً.

المركبات، ثم يليها قطاع التأمين الصحي، ثم تأمين الحوادث والمسؤولية.

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (٨) أن هناك انخفاضاً في عمق التأمين التعاوني في المملكة (٠,٦٢)، مقارنة بنسب الدول المتقدمة التي تتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الإنفاق السنوي للفرد السعودي (٤٤٠ ريال) يعد منخفضاً، مقارنة بالمستويات العالمية التي تزيد على ١٤٥ دولار سنوياً في المتوسط المرتفعة (شركة أكسا للتأمين التعاوني، ٢٠٠٩)، كما يلاحظ أن نسبة الاحتكار في سوق التأمين

جدول ٩
تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
١ - نوع المؤسسة	شركة تأمين	٣٢	٪٢٤,٨
	جامعة	٣١	٪٢٤,٠
	شركة خاصة	٥٠	٪٣٨,٨
	مؤسسة حكومية	١٦	٪١٢,٤
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠
٢ - المهنة	موظف	٥٤	٪٤١,٩
	رئيس قسم	٢٨	٪٢١,٧
	مدير إدارة	٢٤	٪١٨,٦
	أستاذ جامعي	٢٣	٪١٧,٨
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠
٣ - المؤهل العلمي	ثانوي	١٠	٪٧,٨
	دبلوم	٢٤	٪١٨,٦
	بكالوريوس	٤٦	٪٣٥,٧
	ماجستير	١٩	٪١٤,٧
	دكتوراه	٣٠	٪٢٣,٢
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠
٤ - التخصص العلمي	تأمين	٧	٪٥,٥
	إدارة	٢٣	٪١٧,٨
	تمويل	٦	٪٤,٧
	محاسبة	١٣	٪١٠,٠
	اقتصاد	١٣	٪١٠,٠
	إحصاء	٤	٪٣,٢
	تخصصات أخرى	٦٣	٪٤٨,٨
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠
٥ - سنوات الخبرة	٥-١	٢٥	٪١٩,٤
	١٠-٦	٣٣	٪٢٥,٦
	١٥-١١	١٩	٪١٤,٧
	٢٠-١٦	٢٣	٪١٧,٨
	٢١ فأكثر	٢٩	٪٢٢,٥
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠
٦ - مكان العمل	الرياض	٣٧	٪٢٨,٧
	جدة	٢٣	٪١٧,٨
	مكة المكرمة	١٣	٪١٠,١
	الطائف	٥٦	٪٤٣,٤
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠

المصدر: تحليل الباحث.

الدراسة الميدانية

نطاق وخصائص عينة الدراسة:

تبين من تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة أن خصائص أفراد العينة كانت كما هو مبين في الجدول (٩):

يظهر تحليل عينة الدراسة الآتي:

١ - حول نوع المؤسسة التي يعمل بها أفراد العينة تبين أن أفراد العينة يعملون في الشركات الخاصة بنسبة ٣٨,٨٪، يليها شركات تأمين بنسبة ٢٤,٨٪، يليها الجامعات بنسبة ٢٤٪، يليها المؤسسات العامة بنسبة ١٢,٤٪.

٢ - وحول المهنة التي يعمل بها أفراد العينة تبين أن أفراد العينة يعملون موظفين بنسبة ٤١,٩٪، يليهم رئيس قسم بنسبة ٢١,٧٪ يليهم مديرو إدارة بنسبة ١٨,٦٪ يليهم أستاذ جامعي بنسبة ١٧,٨٪.

٣ - وحول المؤهل العلمي لأفراد العينة تبين أن أفراد العينة يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة ٣٥,٧٪، يليه الدكتوراه بنسبة ٢٣,٣٪، يليه الدبلوم بنسبة ١٨,٦٪، يليه الماجستير بنسبة ١٤,٧٪ ثم الثانوية بنسبة ٧,٨٪.

٤ - وحول التخصص العلمي لأفراد العينة تبين أن أفراد العينة يعملون في تخصصات الإدارة بنسبة ١٧,٨٪، والاقتصاد بنسبة ١٠٪،

والمحاسبة بنسبة ١٠٪، والتأمين بنسبة ٥,٨٪، والتمويل بنسبة ٤,٧٪، والإحصاء بنسبة ٣,٢٪، وتخصصات أخرى بنسبة ٤٨,٨٪.

٥ - وحول سنوات الخبرة لأفراد العينة تبين أن أفراد العينة لهم خبرات (٥-١) سنة بنسبة ١٩,٤٪، وسنوات خبرة (٦-١٠ سنوات) بنسبة ٢٥,٦٪، وسنوات خبرة (١١-١٥) بنسبة ١٤,٧٪، وخبرات (١٦-٢٠) بنسبة ١٧,٨٪، وخبرات تجاوزت ٢١ سنة بنسبة (٢٢,٥)٪.

٦ - وحول مكان العمل الذي يعمل به أفراد العينة تبين أن معظم أعمال أفراد العينة تركزت في الطائف ينسبه (٤٣,٤)٪، وفي الرياض بنسبة (٢٨,٧)٪، وفي جدة بنسبة (١٧,٨)٪، وفي مكة المكرمة بنسبة (١٠,١)٪.

التحليل الإحصائي لفرص قطاع التأمين التعاوني السعودي

أظهر التحليل الإحصائي كما في جدول (١٠) أن المعدل العام لمتغير فرص سوق التأمين التعاوني ٣,١٠٩ وهو فوق المتوسط بقليل على مقياس ليكرت الخماسي؛ أي أن هناك فرصاً متوسطة متاحة أمام قطاع التأمين التعاوني. وقد أظهر التحليل الإحصائي لترتيب فرص قطاع التأمين حسب الأهمية أن فرصة زيادة رؤوس أموال شركات التأمين كانت

الأكثر أهمية على مقياس ليكرت الخماسي (٣,٥٥٠)، يليها فرصة اجتذاب العملاء (٣,٢٨٠)، ثم فرصة نقل تكنولوجيا جديدة (٣,٢١٠)، يليها فرصة إدخال أنواع جديدة من التأمين التعاوني (٣,٢١٦)، ثم بقية الفرص وقد تراوح الانحراف المعياري في إجابات أفراد العينة بين ٠,٤٦٥ و ١,٢٧٩، وهي انحرافات متوسطة. أما تحليل كروسكال والاس (kruskal Wallis) لتحليل التباين فيشير إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين إجابات مجموعات أفراد العينة من الأكاديميين وموظفي التأمين ورجال أعمال وموظفي المؤسسات العامة حول تقييمهم لفرص قطاع التأمين التعاوني، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من ٥٪.

يبين جدول (١٠) الفرص المتاحة لقطاع التأمين التعاوني السعودي:

جدول ١٠

فرص قطاع التأمين التعاوني السعودي

(درجات ليكرت: ١ = قليلة جدا = ٢ قليلة = ٣ متوسطة = ٤ كبيرة = ٥ كبيرة جدا)

مستوى المعنوية (α=٠,٠٥)	معامل تباين كروسكال والاس (Kruskal Wallis)	الانحراف المعياري STD	الترتيب التنازلي Rank	المتوسط الحسابي Mean	فقرات الاستبانة حول فرص قطاع التأمين التعاوني
٠,٤٢٥	٢,٧٩١	١,١٦٢	١٠	٣,٠٢	١-٢: جذب استثمارات جديدة محليا
٠,٤٨٤	٢,٤٥٠	١,١٩١	١٢	٢,٩٤	٢-٢: جذب استثمارات أجنبية جديدة
٠,٧٢٠	١,٣٣٧	١,٠١٣	٣	٣,٢١	٣-٢: نقل تكنولوجيا جديدة لقطاع التأمين التعاوني
٠,٧٧٨	١,٠٩٧	١,١٣٥	٥	٣,١٦	٤-٢: الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في التأمين
٠,٩٦٨	٠,٢٥٩	١,١١٤	٤	٣,١٦	٥-٢: إدخال أنواع جديدة من التأمين التعاوني
٠,٢١٨	٤,٤٤٠	١,١١١	٢	٣,٢٨	٦-٢: اجتذاب أعداد متزايدة من العملاء لقطاع التأمين
٠,٠٨٥	٦,٦٣٤	١,٠٨٢	١	٣,٥٥	٧-٢: زيادة رؤوس أموال شركات التأمين السعودية
٠,٣٤٧	٣,٣٠٢	١,٢٧٩	٧	٣,١٢	٨-٢: تحسين جودة خدمات التأمين التعاوني
٠,٩٩٨	٠,٠٤٠	١,٢٥٠	١١	٢,٩٧	٩-٢: تخفيض تكلفة التأمين المقدمة للعملاء
٠,٩٢٦	٠,٤٦٥	١,٢٠٧	٨	٣,٠٥	١٠-٢: حدوث اندماجات بين شركات التأمين المحلية
٠,٠٥٤	٧,٦٦٠	١,١٩٢	١٣	٢,٧٨	١١-٢: ازدياد النفاذ للأسواق الأجنبية
٠,٤٠٨	٢,٨٩٨	١,١٠٧	٩	٣,٠٢	١٢-٢: الدخول في شراكات مع شركات عربية وأجنبية
٠,٨٨٦	٠,٦٤٤	١,٠٨٨	٦	٣,١٦	١٣-٢: ازدياد مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي
٣,١٠٩					المعدل العام لمتغير فرص سوق التأمين التعاوني

المرجع: تحليل الباحث.

التحليل الإحصائي لتحديات قطاع التأمين التعاوني السعودي

أظهر التحليل الإحصائي - كما في الجدول ١١- أن المعدل العام لمتغير تحديات سوق التأمين التعاوني هو ٣,٣٣٣، وهو فوق المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي الذي يقيس آراء العاملين في شركات التأمين التعاوني والشركات الخاصة والمؤسسات العامة والجامعات، حول تحديات قطاع التأمين التعاوني. وقد تراوح الانحراف المعياري في إجابات أفراد العينة بين ٠,٧١٥ و ١,٢٧٣ وهي انحرافات متوسطة. وقد أظهر التحليل الإحصائي لترتيب تحديات قطاع التأمين حسب الأهمية على مقياس ليكرت الخماسي أن نقص القضاة تصدر هذه التحديات (٣,٦٦٠)، يليه ضعف الشفافية والإفصاح (٣,٥٧)، يليه انخفاض الوعي التأميني للجمهور السعودي (٣,٥٦٠)، تلاها نقص الموارد البشرية الوطنية المتخصصة في التأمين (٣,٥٠٠)، ثم ارتفاع تكلفة التأمين التعاوني (٣,٤٧٠)، ثم بقية التحديات المبينة في الجدول (١١). أما تحليل تباين كروسكال والاس (kruskal Wallis) فيشير إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين إجابات مجموعات أفراد العينة من أكاديميين وموظفي التأمين ورجال أعمال وموظفي المؤسسات العامة، إذ إن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة أكبر من ٥٪. وقد لوحظ أن تأثر قطاع التأمين التعاوني في المملكة بالأزمة المالية العالمية انحصر في انخفاض قيمة الاستثمارات

الأجنبية لشركات التأمين السعودية في الأسواق الأجنبية، ولاسيما الأمريكية. وكان هذا الأثر محدوداً نتيجة لحدثة قطاع التأمين التعاوني في المملكة، ومن ثم فإن شركات التأمين التعاونية لا تمتلك استثمارات أجنبية واسعة باستثناء الشركة التعاونية للتأمين، وهي الشركة الرائدة في سوق التأمين والتي يتوقع أن يكون لها استثمارات ملموسة في الأسواق الأجنبية وهو ما ألحق بعض الخسائر بأصول الشركة (غرفة صناعة وتجارة الرياض، ٢٠٠٩: ١٦).

يبين جدول (١١) التحديات التي يواجهها قطاع التأمين التعاوني السعودي. ومن الجدير بالذكر أن باسل الهنداوي، رئيس هيئة سوق التأمين في الأردن، أشار في أثناء انعقاد المؤتمر السادس للاتحاد العالمي للتأمين التكافلي المنعقد في عمان في ١٦ حزيران ٢٠٠٩ إلى أن هناك ثلاثة تحديات تواجه التأمين التعاوني وهي التحدي التنظيمي لتعاملات التأمين التعاوني، واختلاف تطبيقات التأمين التعاوني طبقاً لاختلاف منهجيات علماء الشريعة في الاجتهاد والتفسير، وتحدي انفتاح أسواق التأمين التعاوني للمنافسة الأجنبية بعد انضمام معظم الدول الإسلامية لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما يستدعي إنشاء سلطة شرعية خاصة بالتأمين التعاوني (الهنداوي، ٢٠٠٩).

جدول ١١

تحديات قطاع التأمين التعاوني

درجات ليكرت: (١ = قليلة جدا ٢ = قليلة ٣ = متوسطة ٤ = كبيرة ٥ = كبيرة جدا)

مستوى المعنوية ($\alpha=0,05$)	معامل تباين كروسكال والاس (Kruskall Wallis)	الانحراف المعياري STD	الترتيب التفاضلي Rank	المتوسط الحسابي Mean	فقرات الاستبيان حول تحديات قطاع التأمين التعاوني
٢٤٤,	٤,١٦٦	١,٠٦١	١٨	٣,١٢	١-٣: صغر حجم شركات التأمين التعاوني
٦٤١,	١,٦٨٠	١,٠٠٤	١٩	٣,٠١	٢-٣: عدم كفاية رؤوس أموال شركات التأمين التعاوني
٦٨٦	١,٣٨٨	١,١٩٧	١٤	٣,٢٤	٣-٣: عدم وجود جهاز متخصص بإدارة مخاطر التأمين
٨٨٨,	١,٤٨٢	١,٢١٥	١٦	٣,١٨	٤-٣: الاعتماد على شركات إعادة التأمين الأجنبية
١٧١,	٥,٠١٦	١,٢١٢	١٥	٣,٢٢	٥-٣: ضعف التخصص في فروع التأمين
٢٦٨,	٣,٩٤٣	١,١١٥	١٣	٣,٢٦	٦-٣: ضعف القدرات التنظيمية في شركات التأمين المحلية
٧٢٦,	١,٣١٣	١,٢٠٣	٧	٣,٤٢	٧-٣: استفحال طرق التحاليل في معاملات التأمين التعاوني
٨٧٠,	٠,٧١٥	١,١٣٠	٦	٣,٤٣	٨-٣: عدم توحيد أسس ومعايير التأمين التعاوني
٥٢٦,	٢,٢٢٨	١,٠٥٦	١٠	٣,٢٩	٩-٣: ضعف قدرات تسويق خدمات التأمين التعاوني
٦٧٦,	١,٥٢٧	١,١١٩	١٧	٣,١٥	١٠-٣: تمتع شركات التأمين المحلية بحماية حكومية كبيرة
٣٨٩,	٣,٠٢٠	١,٢٣١	٣	٣,٥٦	١١-٣: انخفاض وعي الجمهور السعودي بالتأمين التعاوني
٩١٢,	٠,٥٣١	١,١١٩	٨	٣,٣٨	١٢-٣: تزايد مخاطر التأمين وإعادة التأمين في المملكة
١٢٠,	٥,٨٣٠	١,١٩١	٩	٣,٣١	١٣-٣: ضعف التشريعات الوطنية المنظمة للتأمين التعاوني
٦٢٤,	١,٧٥٨	١,٢٢٦	٤	٣,٥٠	١٤-٣: نقص الموارد البشرية الوطنية المتخصصة بالتأمين
٤٣٨,	٢,٧١٣	١,٢٣٤	١	٣,٦٦	١٥-٣: نقص القضاة والكوادر القانونية المتخصصة بقضايا التأمين التعاوني
٦٤٠,	١,٦٨٦	١,٠٢٤	٥	٣,٤٧	١٦-٣: ارتفاع تكلفة خدمات التأمين التعاوني في المملكة
١٥٠,	٥,٣١٣	١,٠٩٥	١٢	٣,٢٧	١٧-٣: منافسة موردي خدمة التأمين الأجانب للشركات المحلية
٦٦٣,	١,٥٨٤	١,١٨٧	١١	٣,٢٩	١٨-٣: ضعف تصدير خدمة التأمين التعاوني للخارج
٠,٤٩٩	٢,٣٧٢	١,٢٧٣	٢	٣,٥٧	١٩-٣: ضعف الشفافية والإفصاح في شركات التأمين المحلية
٣,٣٣٣ المعدل العام لمتغير تحديات سوق التأمين التعاوني					

المرجع: تحليل الباحث

جدول ١٢

سبل تطوير قطاع التأمين التعاوني السعودي

(درجات ليكرت: ١ = قليلة جدا ٢ = قليلة ٣ = متوسطة ٤ = كبيرة ٥ = كبيرة جدا)

مستوى المنفعة (% = ٠,٠٥)	معامل تبين كروسكال والاس (Kruskall Wallis)	الترتيب التنازلي Rank	المتوسط الحسابي Mean	فقرات الاستبانة حول سبل تطوير قطاع التأمين التعاوني
١٤	١,٢٢٧	١,٠٨٦	٣,٢٩	١-٤: تطوير قوانين وتشريعات التأمين التعاوني في المملكة
١٣	١,٢٣٠	١,٥٥٣	٣,٣١	٢-٤: توحيد أسس ومعايير التأمين التعاوني في المملكة
١٧	١,٠٨٤	٩,٧٥٦	٣,١١	٣-٤: تخفيض درجة الحماية الحكومية لشركات التأمين التعاوني في المملكة
١٦	١,٣٢٣	٣,١٠٠	٣,٢٢	٤-٤: تدريب كوادرات وطنية في حقل التأمين التعاوني
١٠	١,٣٢٥	٢,٩٦١	٣,٣٣	٥-٤: تطوير متطلبات الشفافية والإفصاح في شركات التأمين المحلية.
١٥	١,٣٣٤	٤,٣٠٣	٣,٢٨	٦-٤: إدخال أسلوب إدارة الجودة في شركات التأمين المحلية
٢	١,٠٩٨	٧,٧٨٥	٣,٤٩	٧-٤: زيادة رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية
٦	١,١٨٤	٨,٦١٠	٣,٤٣	٨-٤: تفعيل تقنية إدارة المعلومات في شركات التأمين الوطنية
٨	١,٣٢٠	٣,٦٢٤	٣,٤٠	٩-٤: دعم الأبحاث المحلية في مجال التأمين التعاوني
١	١,٢٦٣	٢,٥٢٩	٣,٥٢	١٠-٤: زيادة الضوابط الرقابية ضد عمليات الاحتيال
٧	١,٢٤٢	١٠,١٥٦	٣,٤٣	١١-٤: تشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج
٣	١,٢١٣	٩,٤٠٨	٣,٤٨	١٢-٤: تأسيس شركات إعادة تأمين وطنية
٥	١,١٩٩	٢,٩٥٧	٣,٤٦	١٣-٤: إنشاء وحدات متخصصة في إدارة مخاطر التأمين
٩	١,٢٤٧	٤,٤٩٦	٣,٤٠	١٤-٤: عمل حملات توعية محلية بجدوى التأمين التعاوني
١٥	١,٢٦٨	٢,٥٥٥	٣,٢٨	١٥-٤: الدخول في شراكات عربية وأجنبية في حقل التأمين التعاوني
١٢	١,٢١٩	١,٥٨٨	٣,٣٣	١٦-٤: تشجيع مجالس إدارة شركات التأمين على تطبيق حوكمة الشركات (Corporate Governance)
٤	١,٢٩٩	١,٥٩٩	٣,٤٧	١٧-٤: تأهيل كوادرات وطنية في الدراسات الاكتوارية
٣,٣٦٦				المعدل العام لمتغير سبل تطوير سوق التأمين التعاوني

المرجع: تحليل الباحث.

أدارة تقنية المعلومات وتأسيس شركات إعادة التأمين الوطنية، وتشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج، تلك التي أظهرت عدم وجود اختلافات معنوية في إجابات أفراد مجموعات العينة من الأكاديميين ورجال الأعمال وموظفي التأمين والموظفين الحكوميين، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٥٪.

يبين جدول (١٢) سبل تطوير قطاع التأمين التعاوني السعودي.

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفاهيم وأسس صناعة التأمين التعاوني، وبيان سمات سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية من حيث تنظيمه وهيكله ونشاطاته، ثم تحليل فرص وتحديات وسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني للتوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها من قبل أصحاب القرار لتحسين أداء شركات التأمين التعاوني والتغلب على التحديات التي تواجه القطاع.

أظهر تحليل الدراسة الميدانية لسوق التأمين التعاوني السعودي النتائج الآتية:

١ - أظهر تحليل خصائص سوق التأمين التعاوني في المملكة أن أنواع التأمين السائدة في المملكة محصورة في التأمين التعاوني المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يغطي تأمين السيارات والتأمين الصحي

التحليل الإحصائي لسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني السعودي

أظهر التحليل الإحصائي - كما في الجدول ١٢- أن المعدل العام لسبل تطوير سوق التأمين التعاوني هو (٣,٣٦٦) وهو فوق المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي الذي يقيس آراء العاملين في شركات التأمين التعاوني والشركات الخاصة والمؤسسات العامة والجامعات؛ أي أن هناك مجالا فوق المتوسط لتطوير قطاع التأمين التعاوني. وقد تراوح الانحراف المعياري بين إجابات أفراد العينة بين ١,٠٨٩ و ١,٣٣٤ وهي انحرافات كبيرة نسبيا. وأظهر التحليل الإحصائي لترتيب سبل تطور قطاع التأمين حسب الأهمية على مقياس ليكرت الخماسي أن زيادة الضوابط الرقابية ضد عمليات الاحتيال كانت الأكثر أهمية على مقياس ليكرت (٣,٥٢٠)، يليها زيادة رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية (٣,٤٩٠)، يليها تأسيس شركات إعادة تأمين وطنية (٣,٤٨٠)، يليها تأهيل كوادر وطنية في الدراسات الاكتوارية (٣,٤٧٠)، ثم إنشاء وحدات متخصصة في إدارة مخاطر التأمين (٣,٤٦٠)، ثم بقية سبل تطوير قطاع التأمين التعاوني المبينة في الجدول (١٢). وأظهر تحليل تباين كروسكال والاس (kruskal Wallis) أنه لا يوجد هناك اختلافا معنويا بين إجابات أفراد العينة في معظم متغيرات سبل تطوير التأمين التعاوني السعودي (مستوى المعنوية أكبر من ٥٪) ما عدا متغيرات تخفيض درجة الحماية الحكومية وتفعيل

ويحكم سوق التأمين التعاوني السعودي لائحة تنظيم قطاع التأمين التعاوني لعام ٢٠٠٣م، والتي بموجبها أوكلت مهمة تنظيم القطاع ومراقبته لمؤسسة النقد العربي السعودي لتقوم بوضع القواعد والضوابط التي تكفل حماية حقوق العملاء وشركات التأمين والوفاء بالمطالبات.

٢ - أظهرت الدراسة أن قطاع التأمين التعاوني شهد فرص نمو كبيرة وصلت إلى ما يقارب ٢٧٪ في أقساط التأمين بعد إقرار إلزامية تأمين السيارات، وإدخال التأمين الصحي الإلزامي وسريانه على السعوديين والمقيمين. ويتوقع أن يزداد ويتحسن أداء قطاع التأمين في السنوات المقبلة نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي، وتزايد عدد السكان أن هناك اهتماماً متزايداً بسوق التأمين، وبخاصة بعد الطفرة النفطية. وتتمثل الفرص المتاحة لقطاع التأمين في إمكانية اجتذاب أعداد متزايدة من العملاء، ونمو أقساط التأمين، وتنوع نشاط التأمين وفرص استفادة القطاع من النهضة، والتوسع الاقتصادي في المملكة، وجذب استثمارات محلية وأجنبية، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في التأمين، ونقل تكنولوجيا المعلومات، وتحسن جودة خدمات التأمين،

والتأمين الاجتماعي وتأمين الممتلكات ضد مخاطر الحريق والسرقة والتأمين ضد الحوادث وتأمين الحج والتأمين على الحياة والتأمينات الاجتماعية وأنواعاً أخرى من التأمين. وقد لوحظ أن معظم شركات التأمين السعودية تقوم بإعادة التأمين لدى شركات أجنبية خارج المملكة. وقد تميز سوق التأمين التعاوني بحدائته ونموه وتوسعة التدرجي ليشمل ٢١ شركة تأمين مرخصة، و١٦ وسيط تأمين مرخص، وما يزيد على ٨ خبراء ومستشارين وأخصائي تسوية المطالبات. وتبلغ قيمة أقساط التأمين فيها ١٠,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٨ وهي تشكل ٠,٦٢٠ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما يبلغ متوسط هذه النسبة ٦٪ عالمياً والأقساط موزعة بنسبة ٤٣٪ للتأمين الصحي، وبنسبة ٣٤٪ لتأمين السيارات، وبنسبة ٢٣٪ لتأمينات أخرى. ويبلغ الإنفاق الفردي السنوي على التأمين ٤٤٠ ريال (١٣٠ دولار) مقارنة مع المتوسط العالمي ١٤٥ دولار، ويبلغ عدد موظفي قطاع التأمين ٥٤٤٠ بنسبة سعودية ٤٥٪ ودرجة تركيز نشاط التأمين للشركات الأربع الكبرى هي ٣١,٩٪، وهي أقل من درجة الاحتكار التي تزيد على ٧٠٪.

وحدوث اندماجات وتحالفات مع شركات عربية وأجنبية، وفرص النفاذ للأسواق المجاورة، وزيادة رؤوس أموال شركات التأمين السعودية.

٣ - بينت الدراسة أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية قد أضاف تحديات لسوق التأمين في المملكة تتمثل في المنافسة المتوقعة من فتح الباب أمام شركات التأمين الأجنبية للعمل في المملكة، وانخفاض الوعي التأميني لدى الجمهور، وقلّة تنوع الخدمات التأمينية، و ضعف مهارات التأمين للكوادر السعودية ولاسيما مهارات التسويق والمهارات الأكتوارية. وقد أظهرت الدراسة أن قطاع التأمين التعاوني السعودي يواجه عدداً من التحديات المتمثلة في صغر حجم شركات التأمين التعاوني، وعدم كفاية رؤوس الأموال، وعدم وجود جهاز متخصص بإدارة مخاطر التأمين، والاعتماد على شركات إعادة التأمين الأجنبية بدرجة كبيرة، وضعف تخصص شركات التأمين في أحد فروع التأمين، وضعف القدرات التنظيمية، واستفحال طرق التحايل في معاملات التأمين التعاوني، وعدم توحيد أسس ومعايير التأمين التعاوني، وضعف قدرات تسويق خدمات التأمين التعاوني، وانخفاض

وعي الجمهور السعودي بالتأمين التعاوني، وتزايد مخاطر التأمين وإعادة التأمين وقد انعكس ذلك على ارتفاع التكلفة، وضعف التشريعات الوطنية المنظمة للتأمين التعاوني، ونقص الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة بالتأمين، وعدم توافر الكليات المتخصصة بالتأمين، وقلّة الأبحاث العلمية، ونقص القضاة والكوادر القانونية المتخصصة في قضايا التأمين التعاوني، وضعف الشفافية والإفصاح في شركات التأمين المحلية.

٤ - أظهرت الدراسة أن هناك عدداً من السبل لتطوير قطاع التأمين التعاوني والتغلب على التحديات التي تواجه قطاع التأمين في المملكة تمثلت في: تطوير القوانين والتشريعات، وتوحيد الأسس الشرعية للتأمين التعاوني في المملكة، وتدريب كوادر وطنية في حقل التأمين التعاوني، وتطوير متطلبات الشفافية والإفصاح في شركات التأمين المحلية، وإدخال أسلوب إدارة الجودة الشاملة، وزيادة رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية، وتفعيل تقنية إدارة المعلومات، ودعم الأبحاث المحلية في مجال التأمين التعاوني، وزيادة الضوابط الرقابية ضد عمليات الاحتيال، وتشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج، وتأسيس

الوطنية، لاسيما في مجال الدراسات الأكتوارية وعمل تحالفات وشركات أعمال مع شركات عربية وأجنبية، وتشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج للاستفادة من وفرة الحجم الكبير، وتوفير قاعدة بيانات عن العملاء، وبناء برامج علاقات عامة متطورة، والاهتمام بالترويج والتسويق الشامل لخدمات التأمين لجذب مزيد من العملاء والاحتفاظ بهم لأطول فترة ممكنة، والتوجه إلى الأسواق الإقليمية والدولية، والعمل على إدخال أنواع حديثة من التأمين للسوق السعودية لمواكبة التطورات المستجدة و تطوير متطلبات الإفصاح والشفافية في أداء شركات التأمين وتحقيق قدر أكبر من الحوكمة الإدارية ومسايرة المعايير المهنية العالمية التي تحكم صناعة التأمين (IAIS).

شركات إعادة تأمين وطنية، وإنشاء وحدات متخصصة في إدارة مخاطر التأمين، وعمل حملات توعية محلية بجدوى التأمين التعاوني، والدخول في تحالفات وشركات عربية وأجنبية في حقل التأمين التعاوني، وتشجيع مجالس إدارة شركات التأمين على تطبيق حوكمة الشركات، وتأهيل كوادر وطنية في الدراسات الأكتوارية.

وقد أوصت الدراسة بتوحيد إجراءات الضبط الشرعي لصناعة التأمين التعاوني، وإنشاء سلطة شرعية عليا خاصة بالتأمين التعاوني، والاهتمام بإدارة مخاطر التأمين، والحرص على الملاءة المالية لشركات التأمين، ومكافحة عمليات الاحتيال واقتراح تأسيس اتحاد مهني يمثل جميع شركات التأمين وتدريب الكوادر البشرية

المراجع

٢٠٠٨، التأمين التعاوني حقيقته وضوابطه الشرعية، ندوة علمية عقدت في فندق ماريوت بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٨م، الرياض.

الهيئة العربية للإشراف على أعمال التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (AFIRC) (٢٠٠٩) الرقابة على أعمال التأمين، منتدى التأمين المنعقد بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٩، عمان.

أيمن عبد المعطي محمد، ١٩٨٨، "شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الاقتصاد

أحمد عبد العزيز الشعلان، ٢٠٠٥، سوق التأمين السعودي، مجموعة التسويق في التعاونية للتأمين، الرياض.

الإداري ٢٠٠٧، دراسة استطلاعية لآراء مدراء شركات التأمين السعودية، آذار/ مارس العدد ٣، مجلد رقم ٣٣، طبعة الخليج، الصفحات: ٦٨-٨٧.

الشركة التعاونية السعودية للتأمين، ٢٠٠٨، تقرير المركز الاستشاري للشركة في شهر أيلول، الرياض.

الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل،

فهد بن حمود العنزي، عبد الله بن إبراهيم الشريف، علي عبد الرحمن السبهين، بندر بن إبراهيم المحرج، ٢٠٠٩، ندوة التأمين الصحي في صحيفة الرياض في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩، الرياض.

محمد بن سليمان الجاسر، ٢٠٠٩، مؤشرات قطاع التأمين التعاوني السعودي، كلمة محافظ مؤسسة النقد السعودي في افتتاح مؤتمر قمة التأمين التعاوني الثالثة المعقودة في الرياض في الفترة ١٧ - ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٩ م.

محمد شوقي الفنجري، ١٩٨٤، الإسلام والتأمين، عكاظ للنشر والتوزيع، جدة.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٣، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٦، التقرير السنوي الثالث والأربعون، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٧، مسح لأداء سوق التأمين السعودي، دائرة الرقابة على التأمين، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٧، اللائحة التنفيذية لعمل شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨، التقرير السنوي الأربع والأربعون، الرياض.

هاني نصر الصائغ، ٢٠٠٥، برنامج مناسك لتأمين الحجاج والمعتزمين، الشركة التعاونية للتأمين، الرياض.

الإسلامي " رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

باسل محمد الهنداوي، ٢٠٠٩، تحديات التأمين التكافلي، توصيات ندوة المؤتمر السادس للاتحاد العالمي للتأمين التكافلي المنعقد في عمان في ١٦ حزيران ٢٠٠٩. عمان.

جورج إميل ريجدا، ٢٠٠٦، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد البلقيني و إبراهيم مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض.

حسين محمد الميزة، ٢٠٠٦، التأمين التكافلي، ملتقى الشرق الأوسط للتأمين بتاريخ ٢٠ مارس عام ٢٠٠٦ م. المنامة / البحرين.

زيد منير عبوي، ٢٠٠٦ م، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

شركة أكسا للتأمين التعاوني، ٢٠٠٩، نبذة عن سوق التأمين التعاوني، نشرة اكتتاب الأسهم، الرياض.

غرفة تجارة وصناعة الرياض، ٢٠٠٩، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مركز البحوث والدراسات. الرياض، ص ١٦-١٧.

غريب عبد الحميد الجمال، ١٩٧٩، التأمين التجاري والبدل الإسلامي، دار الاعتصام للنشر والتوزيع. القاهرة.

فهد بن حمود العنزي، ٢٠٠٩، تحديات صناعة التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني بتاريخ ٢٠ - ٢٢ / ١ / ٢٠٠٩ م، الرياض.

هيئة الأوراق المالية السعودية، ٢٠٠٦،
التقرير السنوي لأداء السوق المالية
السعودية، الرياض.

هيئة الأوراق المالية السعودية، التقارير
السنوية لأداء السوق المالية السعودية
(تداول) للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ و٢٠٠٩،
الرياض.

Arabian Insurance Guide. 1984. *Islamic Insurance. Edited by Edmund O'sullivan*. Beacon Publishing Ltd.London.1st edition. P. 84

[http://www.alriyadh.com/2009/10/20/
article467821](http://www.alriyadh.com/2009/10/20/article467821)

Arnest & Young. 2009. *World Annual Takaful Insurance Report*. Dubai

<http://www.CCHI.gov.sa.com>

<http://www.malath.com.sa> dated 14/5/
2009

Siddiqi, Mohammad Najatallah. 1985. *Insurance in An Islamic Economy*. The Islamic FoundationLeicester,-UK.pp: 27-39

<http://www.menafn.com.arabic.dated14/4/200>

WTO. 2005. Report of Working Party on Accession of Saudi Arabia to WTO. Geneva (WT/ACC/SAU/61)

<http://www.nationaltakaful.com/index-arabic.htm>

<http://www.sama.gov.sa/en/insurance>

ABSTRACT

OPPORTUNITIES, CHALLENGES AND MEANS OF DEVELOPMENT OF COOPERATIVE INSURANCE MARKET IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA IN THE POST ERA OF JOINING WORLD TRADE ORGANIZATION

KHALIL E. ABDELRAHIM

Taif University

The study aims at analyzing characteristics, opportunities, challenges and means of developments of the Saudi cooperative Insurance Market. The Insurance Sector is characterized with a limited size of companies, activities and capital, which is supervised by the Saudi Arab Monetary Agency. On the other hand, the sector has witnessed opportunities for high annual growth, diversified activities, attracting more clients and investment. Challenges include lack of organizational and marketing capabilities, lack of specialized units for risk management, inadequate legislations, lack of public awareness, lack of training, spread of fraud, rising cost and lack of transparency. The suggested means of insurance development include the need for staff training, merging companies, raising capital, establishing national re-insurance companies, resisting fraud, entering into alliances with foreign companies and applying of corporate governance.

خليل عليان عبد الرحيم (دكتوراه في الاقتصاد، جامعة برادفورد،
بريطانيا، عام ١٩٩٥)، أستاذ مشارك في الاقتصاد والتمويل، كلية
الدراسات الإدارية والمالية بجامعة الطائف، المملكة العربية السعودية،
له اهتمامات بحثية في مجال الاقتصاد المالي، واقتصاديات التنمية،
والاقتصاد الدولي.

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات



رئيسة التحرير: الدكتورة طيبة عبد المحسن العصفور



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال

العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصلية

والاسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم

بالقضايا المطروحة.

المقابلات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية

15 دولاراً

أفراد

60 دولاراً في السنة

110 دولارات لسنتين

مؤسسات

الكويت والدول العربية

3 دنانير سنوياً ويضاف إليها
دينار واحد في الدول العربية

أفراد

15 ديناراً في السنة

25 ديناراً لمدة سنتين

مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العدلية).

Visit our web site: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss>